بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تؤكد فيه أن جرائم الاحتلال تدمير إسرائيلي ممنهج لثقافة السلام في الشارع الفلسطيني*

٢٠٢٢/٤/١٤

تؤكد الوزارة أن جرائم الاحتلال وإعداماته الميدانية المتواصلة بحق أبناء شعبنا ترجمة عملية لتعليمات المستوى السياسي في دولة الاحتلال، التي حولت جنوده إلى آلات عمياء متحركة لقتل الفلسطينيين والبطش بهم وسرقة حياتهم في شوارع وأزقة مدنهم وبلداتهم ومخيماتهم وحتى وهم آمنين داخل منازلهم، كما أنها ترجمة لتصريحات ومواقف المسؤولين الإسرائيليين الاستعمارية العنصرية التي صدرت عن أكثر من جهة داخل الحكومة الإسرائيلية وفي مقدمتها رئيس الوزراء الإسرائيلي المتطرف نفتالي بينت ووزير جيشه بيني غانتس كسياسة إسرائيلية رسمية، تقوم على استباحة حياة الفلسطيني أينما كان والتعامل معه من قبل جيش الاحتلال وأجهزته الأمنية وميليشيات المستوطنين المسلحة بعيداً عن أية قيود أو ضوابط. هذه المجزرة البشعة المتواصلة التي ارتقى منذ بدايتها عديد الشهداء بالإضافة إلى عشرات الجرحى والمئات من المعتقلين، ولا زالت الاقتحامات الدموية التي تنفذها قوات الاحتلال للمدن والقرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة ونتائجها المؤلمة مستمرة، بما يؤكد أن وجهة الاحتلال نحو التصعيد والتوتير في ساحة الصراع، وأن الدعاية الكاذبة للحكومة الإسرائيلية بشأن رغبتها في (التهدئة وعدم التصعيد) ما هي إلا مُحاولة للتغطية على نواياها الحقيقية في جر المنطقة نحو دوامة عُنف لن يكون الفلسطيني الوحيد الذي يدفع ثمن نتائجها.

تؤكد الوزارة أن الحكومة الإسرائيلية تُمارس أبشع وأقذر أساليب التحريض على شريك السلام الفلسطيني، وتقوم بتدمير ممنهج لثقافة السلام في الشارع الفلسطيني.

تُدين الوزارة بأشد العبارات انتهاكات جرائم الاحتلال المتواصلة وتعتبرها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يحاسب عليها القانون الدولي، ليس فقط من يقوم بارتكابها وإنما أيضاً من يقف خلفه ويعطيه التعليمات والتوجيهات بتنفيذها، كما تُدين الوزارة التخاذل الدولي وتخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته اتجاه معاناة شعبنا، وتعتبره تواطؤاً يصل درجة الشراكة مع الاحتلال عبر التغطية على الجرائم التي يتعرض لها شعبنا، هذا في وقت تسيطر على المجتمع الدولي سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير وحالة بغيضة من الانتقائية البشعة في التعامل مع الأزمات والصراعات الدولية، ففي الوقت الذي تتفاخر به عدد من الدول بانتصارها لمبادىء حقوق الإنسان والقانون الدولي في أزمات وصراعات معينة، نجدها تُفضل تجاهل الجرائم المتتالية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في طول وعرض الضفة الغربية المحتلة، دون أن

---

* **المصدر**: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/14420221

تجد تلك الجرائم الحد الأدنى من الإدانات الدولية، ناهيك عن تغييب مقصود لمبدأ المحاسبة والمساءلة وفرض العقوبات على دولة الاحتلال لإجبارها على وقف عدوانها وثنيها عن ارتكاب جرائمها.

تُطالب الوزارة الجنائية الدولية الخروج عن صمتها فوراً والبدء بالتحقيق في جرائم الاحتلال ضد شعبنا ومن يقف خلفها وفي مقدمتهم مُجرمي الحرب بينت وغانتس.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/